



## التعلق النحوي بين دلالة الإعراب واقتضاء المعنى عند ابن هشام

م.د. جاسم محمد عواد

[Jasimawad555@gmail.com](mailto:Jasimawad555@gmail.com)

### المخلص

يتناول هذا البحث ظاهرة التعلق النحوي عند علماء العربية، من خلال دراسة تطبيقية في فكر ابن هشام الأنصاري، مع التركيز على العلاقة الجدلية بين دلالة الإعراب واقتضاء المعنى في بناء الجملة العربية. ويهدف البحث إلى الكشف عن مدى خضوع التوجيهات الإعرابية لمقتضيات المعنى، وعدم الاكتفاء بصحة التركيب على المستوى اللفظي الشكلي. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن سلامة الإعراب لا تكفي في تصحيح التركيب إذا كان المعنى يرفضه أو لا ينسجم معه، وهو ما يظهر في عدد من الشواهد التي يجيز فيها النحويون أوجهاً إعرابية متعددة، غير أن بعضها يُقصى أو يُرَجَّح بناءً على ملاءمته للسياق الدلالي. ومن هنا، يبرز مفهوم "التعلق" بوصفه آلية تفسيرية تربط بين العناصر النحوية داخل الجملة، ليس على أساس العلاقات الإعرابية فحسب، بل على ضوء ما يقتضيه المعنى. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، من خلال استقراء نصوص ابن هشام، ولا سيما في كتبه النحوية، للكشف عن معاييرها في الترجيح بين الأوجه الإعرابية، وبيان مدى اعتداده بالمعنى في قبول التوجيه أو رده. كما سعى إلى تصنيف صور التعارض بين ظاهر الإعراب ومقتضى المعنى، وبيان الأسس التي يعتمدها ابن هشام في دفع هذا التعارض. وخلص البحث إلى أن ابن هشام لا ينظر إلى الإعراب بوصفه نظاماً شكلياً مستقلاً، بل يجعله خادماً للمعنى، ومقيّداً به في كثير من الأحيان، مما يعكس وعياً عميقاً بوظيفة اللغة التداولية، ويؤكد أن التعلق النحوي يمثل مجالاً خصباً لتكامل المستويين: التركيبي والدلالي في تحليل النص العربي.

**الكلمات المفتاحية:** التعلق، النحو، الإعراب، المعنى، ابن هشام

### The grammatical relationship between the denotation of inflection and the requirements of meaning according to Ibn Hisham

Dr. Jassim Muhammad Awad

#### Abstract:

This study examines the phenomenon of syntactic attachment in the Arabic grammatical tradition through an applied analysis of the works of Ibn Hishām al-Anṣārī. It focuses on the dynamic interplay between inflectional marking (i'rāb) and semantic requirements in the construction of the Arabic sentence. The study aims to investigate the extent to which grammatical analyses are governed by meaning, rather than relying solely on formally valid structural configurations. The research is grounded in the assumption that grammatical correctness at the level of inflection does not necessarily guarantee an acceptable interpretation if it conflicts with semantic coherence. This is evident in numerous examples where grammarians permit multiple syntactic analyses, yet privilege or exclude certain interpretations based on their compatibility with contextual meaning. Within this framework, the notion of attachment emerges as an interpretive mechanism that links syntactic elements within the sentence—not merely through formal grammatical relations, but in accordance with semantic demands. Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on a close reading of Ibn Hishām's works, particularly his grammatical writings, to identify the criteria he employs in evaluating competing syntactic analyses. It further seeks to classify instances of tension



between formal inflection and semantic necessity, and to clarify the principles through which Ibn Hishām resolves such tensions. The study concludes that Ibn Hishām does not treat inflection as an autonomous formal system; rather, he consistently subordinates it to meaning, often constraining grammatical possibilities in light of semantic considerations. This reflects a profound awareness of the functional and pragmatic dimensions of language, and highlights syntactic attachment as a productive domain for integrating structural and semantic levels in the analysis of Arabic texts.

**Keywords:** *syntactic attachment, Arabic grammar, inflection (i' rāb), meaning, Ibn Hishām.*

### المبحث الأول : في بيان مفاهيم البحث

#### التعلق النحوي

ليس التعلق من المصطلحات الطارئة في البحث اللغوي ، بل هو مصطلح قار ، وإن كان في بداياته موزعاً بين دلالات متعددة ، وهذا هو شأن المصطلح النحوي في نشأته الأولى ، إذ يستمد معناه ، من حيث التأصيل ، من دلالاته الوضعية الأولى ، فجزره كما يذكر ابن فارس أصل يدل على الارتباط والملازمة ، قال : " العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد ، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي . ثم يتسع الكلام فيه ، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه . تقول : عَلَّقْتُ الشيءَ أَعْلَقَهُ تعليقاً . وقد عَلَّقَ به ، إذا لزمه . والقياس واحد " (ابن فارس ، 4، 125/1972).

ولم تبعد دلالة المصطلح في التداول النحوي عن دلالاته اللغوية المذكورة آنفاً ؛ إلا أننا وجدنا له دالتين متوازيتين اصطلاحاً ، الأولى خاصة بطائفة من التراكيب النحوية التي أطلق عليها بأشبه الجمل ، إذ رأى النحاة أنها تفتقر إلى دلالة الإسناد في الجمل وليس لها غناء عنها ، لعدم تمامها لفظاً ومعنى (اللبيدي ، 1985 ، 156) ، والأخرى عامة تدل على مطلق الارتباط والتلازم بين أجزاء التركيب ، وهذه هي الدلالة الأصل ، إلا أن الأولى حظيت بالتداول حتى صارت منصرفاً لإطلاق المصطلح عليها .

عُدَّت فكرة التعلق من الأفكار المحورية في الدرس النحوي قديماً ، إن لم تكن المحور فيه ؛ إذ وجد فيها النحاة تفسيراً – والحال هذه – لحقيقة التلازم الواقعة بين أجزاء السلسلة اللفظية للكلام ؛ فقد تناولها سيبويه في كتابه تحت مصطلح الإسناد ، وتبعه سائر النحاة في هذا ، قال : " هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأ ... " (سيبويه ، د ت ، 24/1) هذه (اللابدية) أو قل الضرورة التركيبية هي المظنة التي يبحث الدرس النحوي في سببها ؛ للوقوف على ملاك الارتباط بين أجزاء الكلام (الجملة بتعبير النحاة) .

وقد عرّف الكفوي الإسناد بأنه : " ضم كلمة ، حقيقة أو حكماً ، أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة " (الكفوي ، 1993 ، 100).

وقد تظهر هذا المفهوم في مصطلحات متعددة استعملها سيبويه كالبناء والتفريغ والشغل (صحراوي ، 2005 ، 177) ، وكلها يدور حول ماهية التلازم بين الألفاظ ، ويعد مصطلح العمل النحوي ونظرية العامل أكثر المصطلحات استحواداً للتعبير عن هذه الفكرة .

ومهما يكن من أمر ؛ فإن البحث يتخذ من الدلالة العامة لمصطلح التعلق منطلقاً مفهوماً للمعالجة والإجراء .

#### التعلق في التداول النحوي بعد سيبويه



تختلف نظرة النحاة للغة عن نظر اللغويين أيما اختلاف ؛ فاللغويون ينظرون للألفاظ بوصفها حوامل دلالية مستقلة ، وإن كان تعدد دلالتها بلحاظ السياقات النصية التي ترد فيها ، إلا أن التعامل معها بوصفها مفردات هو الذي يميز الإجراء اللغوي كما عليه الحال في العمل المعجمي ؛ إلا أن النظر النحوي يرى في الألفاظ كلاً مترابطاً ، لا سبيل إلى تفكيكه ، "فتبين لهم أن التركيب النحوي في لغة القرآن الكريم مثلاً ليس جمعاً ألياً للمفردات ، يحتفظ فيه كل منها بشخصيته المتميزة كما كانت قبل ... بل هو تشكيلٌ تعبير متفاعل يؤثر بعضه في بعض ، قبل أن يؤثر في المتلقي ، وتتسرب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتعاطف ، حتى يكون وحدة حيوية متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة" (قباوة ، 2003، 36) ؛ ومن ثم كان موضوع الدرس النحوي الكلام ، بما هو " لفظ مفيد فائدة يحسن السكوت عليها" (ابن عقيل، دت، 14/1)؛ وهو ما عبّر عنه في مبتدأ مصنفات النحاة بعبارة (الكلام وما يتألف منه) ، وفي كلمة (يتألف) لطيفة تكشف عما نحن بسبيل منه ؛ "والتألف والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين . وهو أخص من التركيب ، إذ التركيب ضمُّ كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكل مؤلف مركب من غير عكس" (الأزهرى، 1/2000، 15)

وقد تمظهر التأليف في الكلام العربي بصور شتى ؛ ولعل النظر في المنهجية التي حكمت العقل النحوي العربي ما يكشف شيئاً ليس يسيراً من ذلك ؛ فإن النظر في أصل تأليف الجملة وهو الإسناد يكشف عن حاكمية هذا الأصل في بنائها ، وقد ذكرنا أن سببويه استهل مباحث الكتاب في بسط الحديث فيه ، حيث لم يعبر حينها عن تأليف الكلام بالجملة والجملة ، إلا أن مجيء هذا الاصطلاح بعد سببويه أكد حالة التلازم والالتحام بين مكونات التركيب وعزّز مفهوم الإسناد فهي -أعني الجملة - "جماعة كل شيء بكمالها من الحساب وغيره" (منظور، 1414هـ ، 128/11) وهذا هو معنى الاجتماع المقابل للتفرق والانفراد ، وهو المعنى المانز بين المفردات والجملة لفظاً ومفهوماً ، وعليه ورد قوله تعالى " لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً" (الفرقان : 32) أي مجتمعاً دفعة واحدة لا منجماً ولا متفرقاً (عمر، 2008، 399)، وإذا ما سرنا مع المنهجية النحوية فإننا نجد تكريساً واضحاً لمفهوم التلازم في الكلام ؛ إذ قسّم النحاة أبواب النحو على ثلاثة أقسام رئيسة هي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، ويقوم باب المرفوعات على حالة الإسناد الأولي أو ما يعبر عنه بالأركان التي تكوّن الكلام أو ما يسمى عند المحدثين بالجملة النواة ، ويقوم باب المنصوبات على المكونات غير المباشرة في التركيب وهي ما سميت بالفضلات ، تلك التي لا بد لها من تعلق بالأركان كالمفاعيل ونحوها ، أما الباب الثالث فتناولوا فيه التراكيب الناقصة التي عبروا عنها بأشباه الجملة ، وهذه تنفقر إلى العوامل لفظاً ومعنى ؛ ومن ثم يؤتى بها لتقييد معاني الجملة . ولقد مرّ أن تعلق هذه التراكيب قد أضحى علماً على مفهوم التعلق في التداول النحوي (قباوة ، 1989، 273)

ولا يغيب على لبيب ما يشي به التعبير عن هذه الفئات الكلامية بـ (اسم المفعول) لتأكيد حكومة العامل فيها ، فالمرفوع لا بد له من رافع ، كما لا بد للمجرور والمنصوب من جار وناصب ، وتكشف بعض عناوين الأبواب الموضوعات عن حالة التلازم بين مكونات التركيب في العربية ، ولا سيما ما اصطالحوا على تسميته بباب التوابع ؛ حيث لا يستغني متبوع عن تابعه لفظاً ومعنى ، وكذلك الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه ، فهذه العبارات المتضامة دوال على حالة الاتحاد بين أجزائها .

### التعلق النحوي في دراسات المحدثين

يمتد النظر النحوي الحديث عن أسس معرفية صاغتتها مناهج التحليل في نظريات متعددة بتعدد أبعاد النظر وزواياه ، وتعد البنائية الأمريكية **Structuralism** من المدارس الرائدة في النظر النحوي الحديث ؛ إذ اقتصر نظر أصحابها في التحليل على شكل التركيب ، ووصف البناء بعيداً من المعنى ، أو ما هو خارج النص . فالجملة عندهم "وحدة كلية متماسكة العناصر والأجزاء خلافاً للنحو المدرسي **School grammar** الذي كان ولا يزال علم أجزاء الجملة وأقسام الكلام" (نحلة ، 27، 1988-28)

فالجملة عندهم ليست خطأً أفقيّاً من الكلمات ، بل بناء متماسك ، يتكون من طبقات متفاوتة من حيث السعة ، وهي ما يعبر عنه عندهم بـ (المكونات) ، إذ تنقسم الجملة على مكونات مباشرة ؛ وهي أصغر وحدات تكوّن تركيباً ذا معنى ، ومكونات غير مباشرة ؛ وهي الوحدات الناتجة عن أكثر من خطوة في التحليل ،



ولم يكن الانقسام المتعدد للصيغ اللغوية حتى الوصول إلى المكونات النهائية أو المتطرفة لم يكن مقتصرًا على التقسيم والتصنيف "بل يحاول إدراك العلاقات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة" (نحلة، 1988، 31) ولم يكن إدراك هذه العلاقات ما لم تُعلم الوسائل/الروابط المنشئة لها ، وهذه الروابط هي جزء من التركيب عندهم .

إلا أن العناية بعنصر الربط بين أجزاء التركيب ، وإن كان قاسمًا مشتركًا بين المدرسة البنائية ومن شابعها ولا سيما التوليديين وبين سائر المدارس ذات النظر اللغوي المختلف ، إلا أن مفهوم الربط مختلف عند الفريقيين ، إذ كان همُّ التوليديين في معرفة الربط هو هل الضمير الرابط في البنية حر أو مقيد ولم يجعلوا للمعنى مكانة يستحقها في نظريتهم ، فقد خلت من مراعاة الفهم والمغزى والمتلقي ونحو ذلك ، بخلاف المدراس الأخرى ولا سيما النظر العربي القديم الذي رعى للمعنى مكانته وجعل منه منارة يكشف به بعض مآهات التركيب (رزق، 2021، 75 - 76).

فقد ميّز فندريس بين نوعين من الدوال تشترك فيها اللغات ، هي (دوال الماهية) وهي الحصيلة اللغوية التي حفظتها المعاجم ، أي الدلالة المعجمية للكلمات ، و(دوال النسبة) وهي الروابط التي تجعل الجمل والتراكيب متلازمة الأجزاء يجمعها نظام يقي أفرادها من الشتات والتفرق وتشمل هذه الصيغ والرتبة والزوائد اللواحق والعلامات والأدوات والضمائر ونحوها (فندريس ، 104) ، فالنحو "هو البحث في دلالة دوال النسبة على الفصائل والمعاني النحوية المختلفة ، وهذا هو ما بحثه الأصوليون في نحو الدلالة" (جمال الدين، 2005، 301)

فليس البحث في دوال الماهية وما بين ألفاظها من ارتباط هدفًا للدرس النحوي وليس ذلك من وكده ، إنما الأمر في بيان حالة التلازم بين ألفاظ التركيب ، "ويا بعد ما بين ضم حرف إلى حرف في بناء الكلمة ، وضم كلمة إلى كلمة في بناء الجملة ، الضم الأول ضم أحرص ليس له أي دلالة ، والضم الثاني ضم تعمل في اختياره وتنسيقه كل الطاقة البيانية لصاحب الجملة ؛ لأن هذا الضم هو المضمار الذي يتسابق فيه الرهان وهو المدى المفتوح الذي يستوعب كل الطاقة البيانية" (أبو موسى، 2017، 293).

### دلالة الإعراب جدلية اللفظ والمعنى

إذا كان البحث في مسألة التلازم والارتباط محوريًا في النظر النحوي ، فإن ذلك متأثّر من إدراك الأوائل لعمق العلاقة بين الألفاظ داخل التركيب ، أو ما يعرف بالسياق المقالي ، فعليه قامت رؤى البيانيين ومنازعاتهم في نقد شعر الشعراء ، حتى بات التفاضل البياني من الإشكاليات التي سادت العصور التي قعدت للعربية وعلومها ، ولا سيما تلك الإشكالية التي عرفت بـ جدلية اللفظ والمعنى ، والتي انقسم فيها البيانيون على فرق شتى ، بلحاظ إعلاء بعضهم لشأن اللفظ على حساب المعنى أو العكس أو إيجاد رأي يوفق بينهما .

ومهما يكن من أمر فإن مصطلح الملائمة كان ذا شأو في الذائقة البيانية ، وكان أكثر التجريح الذي يلحق بشعر الشعراء وكلام الفصحاء من هذا المآتي ، " إن ملائمة الكلمة للكلمة تكثر في كلام علماء الشعر والبيان ، ويعتبرها غموض في كثير من مواقعها ، ومعظم الشواهد التي أخذها أهل العلم على أبي تمام إنما هي مما افتقدت فيه هذه الكلمات هذه الملائمة ، ثم إن الملائمة بين الكلمات لها عند الشيوخ الذين جاءوا بعد عبد القاهر مكانة كبيرة حتى أنهم لما قالوا لكل مقام مقال أتبعوا ذلك بقولهم ولكل كلمة مع صاحبها مقام ، فالكلمة مع صاحبها تسهل وتلس ، وتتمكن ، ومع غير صاحبها تنفر ، وتثقل وتقلق ، وكأن حقوق الجوار والرحم والصحة ليس بين الناس فقط ، وإنما أيضاً بين الكلمات" (أبو موسى، 2017، 283) وإنما نستشهد بذلك في باب الإعراب لنكشف شدة العلاقة في الذوق العربي داخل التركيب ، فليس الأمر جمعاً للكلمات حتى إذا كانت كافية لإيصال المعنى ، إلا أن اللغة عند العرب لا تقتصر على وظيفة التواصل والإبلاغ ، بل لا تكاد تقصد هذه الوظيفة لذاتها في لغة البيان والبلاغة الإعجاز .



نعم ، إن التركيب أحد التجليات التي يظهر بها الغرض من الكلام ، أو قل هو التجلي الأخير للمعنى في سيرورته ؛ ومن ثم لا يتأتى لأحد أن يفهم المعنى حق الفهم أو يحلل التركيب ما لم يحظ بقدرة خاصة في معرفة الأساليب وأنماط التعبير العربي (أبو موسى، 102، 2017).

إن المعنى ثاو تحت غطاء الألفاظ والتراكيب ، وما من سبيل لمعرفة دون التوسل بالألفاظ الحاملة له والعلامات الهادية إليه ، ومنها الإعراب .

إذ يعد حجر الزاوية في الدرس النحوي العربي ، وعليه مدار النظر الذي استحوذ على نواحيه تحت مسمى (العمل النحوي) .

وقد وجد أحد أعلام المحدثين أن المبالغة في اعتناء علماء العربية ولا سيما المتأخرين منهم بالإعراب وما دخله من تأثير بالعلوم الأخرى كالمنطق والفقه ، أن هذه المبالغة قد حجرت واسعاً ، حتى اقتصر درس العربية على الإعراب ، واستحوذت عليه الشكلية في التنظير والإجراء . فالنحاة في رأيه بنوا "نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي وهي العلامة الإعرابية" (نحلة ، 72، 1988) والحال أن الأصول التي سعى النحويون الأوائل لاستنباطها ، ليتردد لهم النظر وتتلبأ الأبواب كان ناظرًا إلى ما يتطلبه التركيب مبنى ومعنى ، فمن الأول مثلاً أصل الوصل وأصل الرتبة بين عناصر الجملة ، ومن الآخر "أصل الإفادة فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة" (نحلة ، 71، 1988).

وقد تتبع الدكتور تمام حسّان منهج القدماء وخاصة البصريين في دراستهم للنحو بالنقد والتمحيص بغية الوصول إلى منهج لغوي شامل في النظر والتحليل والقراءة يعيد به الاعتبار إلى النحو الذي قصد إليه الخليل وسيبويه ؛ وإحساساً منه بشدة المفارقة بين ركني الدلالة سمى كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)

ولأمر من هذا كانت المصنفات الأولى في معاني القرآن مقترنة ببيان إعرابه ؛ فإذا ما طالعنا كتاب معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) نجده متمحضاً لبيان الإعراب وذكر الأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية ، وكذلك كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، أما الزجاج (ت ٣١١هـ) فقد عطف الإعراب على المعاني في عنوان كتابه معاني القرآن وإعرابه ، " والاسم الكامل لهذا الكتاب هو (معاني القرآن وإعرابه) مما يؤذن أن إعراب القرآن قسيم للمعنى في عمله ، وفي المقدمة قال : هذا كتاب إعراب القرآن ومعانيه ، فقدم الإعراب على المعنى ، ونجده يؤكد ذلك مرة أخرى إذ يقول : وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير لأن كتاب الله ينبغي أن يُتَبَيَّن ، ألا ترى أن الله يقول "أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ" فحُضِّنَا عَلَى التَّدْبِيرِ وَالنَّظَرِ ... الإعراب إذن مقصد أساسي للزجاج والمعنى يبنى عليه" (الزجاج، 1، 32/2005، مقدمة المحقق) فلا مندوحة لمفسر القرآن من الوقوف على أعرابه ، لأنها كاشفة عن وجوه معانيه .

### اقتضاء المعنى

شاع في مصنفات النحويين ، ولا سيما المتأخرين منهم مقولة (الإعراب فرع المعنى) ، قال ابن جني : "ألا ترى أن موضوع الإعراب - على مخالفة بعضه من حيث كان - إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني" (جني، دت، 1/176) فهل يقصد بهذا : أن الإعراب هو الأصل وأن المعنى فرع عنه أو العكس ؟ بعبارة أخرى ، هل الإعراب متفرع عن المعنى ، أو المعنى متفرع عن الإعراب ؟

ولكن أي معنى يراد ؟ نَمَّ معانٍ متعددة يحملها التركيب ، أهمها :

- المعنى اللفظي الإفرادي ، المتحصّل من الدلالة المعجمية للألفاظ .
  - المعنى الوظيفي ، المتحصّل من علاقة اللفظ التركيبية .
  - المعنى النحوي الدلالي ، وهو حاصل جمع المعنيين السابقين (عبد اللطيف، 65، 2000)
- ليس المعنى الذي يكشفه الإعراب هو المعنى الإفرادي بلا شك ، لأن ذلك شأن اللغة وإن كان مأخوذاً من سياقات يختلف باختلافها ، إلا أنه سياق تجاور وأنماط وأساليب لا سياق إعراب -إذا صح لنا التعبير - .



بقي أن نعلم أن الإعراب يكشف عن المعنى الوظيفي لا محالة ؛ لأنه متقوم ببيان وظائف الألفاظ في التركيب ، فالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها من شؤون الإعراب بصرف النظر عن الدلالة . أما المعنى النحوي الدلالي فهو غاية التركيب ومعقد الفصاحة والبلاغة وهو الذي يظهر من خلال التفاعل الخلاق بين المجالات اللغوية المختلفة أو الدخيلة معها ، بما يكشف عن الدلالة التي يربوها المتكلم ويسعى المتلقي لبلوغها .

هذا المعنى الذي لا يتجافى عن المعاني المعجمية للألفاظ ولا يهمل ما تقتضيه الصناعة عند البناء والتركيب ؛ ولقد بسط سيبويه الحديث عن ذلك في: "باب الاستقامة من الكلام الإحالة" (سيبويه، 1/25) فجعله أنواع ثلاثة بحسب ما يقتضيه المعنى والصناعة :

- فمنه مستقيم حسن
- ومحال
- ومستقيم كذب
- ومستقيم قبيح
- ومحال كذب

### المبحث الثاني : موارد التنازع بين الإعراب والمعنى عند ابن هشام

عقد ابن هشام في الأبواب الأخيرة من كتابه العتيد (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) باباً ذكر فيه عشر جهات تسبب للمعرب التباساً وتأخذه بعيداً من الصواب .

وقد تمحضت الجهة الأولى لبيان ما نحن بسبيل منه ، قال : "الجهة الأولى : أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى ، و كثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك . وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً ومركباً" (ابن هشام، دت، 2/684).

ويظهر من قوله أعلاه نظرٌ لطيفٌ لمعنى الكلام المراد إعرابه ، إذ يتكون من معانٍ فردية ؛ وأخرى تركيبية وقد ذكرناها آنفاً .

ولا مندوحة للمعرب من معرفة كلا المعنيين ؛ فالتركيب يكون باختيار الألفاظ المناسبة في الجوار ، فأفعال العقلاء من الأكل والشرب والنوم والكلام والضحك والتفكر لا يسند لها أو يتصف بها ما يدل على الجمادات ، إلا بضرب من المجاز والقرائن الصارفة عن المعاني الحقيقية ، والعكس كذلك ؛ فإن ألفاظ المعجم تندرج في حقول موضوعية لا تتعداها إلى غيرها إلا بقريضة صارفة عما وضعت له ؛ ومن ثم خطأ النحاة جملة (خرق الثوب المسمار) وإن كانت مستقيمة من حيث الصناعة .

إلا أن التأسيس الدقيق للنظر النحوي عند ابن هشام يلغي حالة التفريق بين الصناعة والمعنى ، ويأههما متكاملين في إنتاج الدلالة ولا سيما في إعراب القرآن الكريم . فلا يكون -بناء عليه - ما عرف بالجملة الهرائية التي قال بها التوليديون ، فالقصد من الإعراب الإبانة ، والاستعانة على فهم المعنى ، وما كان هراءً فلا موضوع للإعراب فيه .

ويؤكد هذا المعنى من خلال ذكره حادثة عرضت له ، قال : "وسألني أبو حيان ... علام عطف "بحقلاً" من قول زهير :

تقيُّ نقيُّ لم يكثر غنيمةً      بنهكة ذي قربى ولا بحقلاً

فقلت : حتى أعرف ما الحقلاً ؟ فنظرناه فإذا هو سيء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ، فاستعظم ذلك" (ابن هشام، دت، 2/684-685)

ولا أعرف وجهاً لاستعظام ذلك من أبي حيان ، إلا أنه كان منقطعاً لصناعة الإعراب ، مبالغاً في قواعدها . فصالح المعنى معطى أولي لصحة الإعراب ، ومن قبل قال المبرد (ت 285هـ) : "كل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود" (المبرد، دت، 4/311)



ومهما يكن من أمر ؛ فإن أمر معرفة معاني المفردات مما لا يسع المعرب الإعراب عنه ، فيه يهتدي إلى معرفة المعنى العام للكلام ، الذي يؤدي بالمعرب إلى إعطاء كل لفظ وظيفته من الإعراب ، فيزيد المعنى رسوخاً ويبعث به واضحاً للمتلقى .

ويبدو أن الإعراب أشبه بعلامات التنقيط التي لا تظفي لك معنى غير مراد في النص ، بل تصور تظهر لك المعنى وتظهره جلياً في سلسلة التركيب .

أما ما يتعلق بالمعنى التركيبي فهو المعنى النحوي الدلالي الذي مرت الإشارة إليه آنفاً ، فقد لا يجد المعرب في الكلام غموضاً في معاني المفردات ، إلا أن الغموض يدخله من حيث دلالة التركيب ، وهنا تتداخل الصناعة والدلالة .

وبناءً عليه فيلزم المعرب للقرآن الكريم خاصة أن يعيش حالة منفردة مع المعنى القرآني ليتسنى له الخوض في غمار أعرابه ، وهذا الأمر يستلزم عدة معرفية كافية من العلوم المحيثة لفهم النص من أسباب النزول وسائر علوم القرآن ، فضلاً عن علوم البيان الأخرى . وهو ما اشترطه العلماء على مفسر القرآن .

وتأسيساً على ما تقدم سنتناول موارد الخطأ في الإعراب الناشئة من التسابق بين الصناعة والمعنى التي عرضها ابن هشام في موردين :

#### المورد الأول : الخطأ الناشئ عن الجهل بالمعنى الإفرادي

إنما يلجأ الباحث عن الدلالة إلى الإعراب عندما يحتمل الكلام معاني متكافئة ؛ فيأتي الإعراب ليقدم بعضها ويلغي بعضها الآخر . وتؤدي المفردة دورها في الإعراب حينما نحدد الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه فنعرف مدى ملاءمتها للأخرى ليحدث التعلق .

من ذلك ما ذكره النحاة في باب الرتبة بين الفاعل والمفعول ، إذ الأصل أن يتقدم الفاعل ، فإن خولف الأصل لجأ المعرب إلى إحدى القرائن كرتبة الأصل مثلاً ، قال ابن مالك (ابن عقيل، د ت، 96/2):

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

ففي قولهم : ضرب موسى عيسى ، لا يتبين المقصود ؛ إذ يتساوى الفاعل والمفعول في إمكان الإعراب ، فيلجأ إلى أصل الرتبة الذي يقضي بتقدم الفاعل .

وقد لا يكون أصل الرتبة منجياً من مشكل الإعراب ، فيلجأ إلى قرينة المعنى نحو : أكلت الكمثرى الحبلى (الأزهري، 2000، 413/1).

والحق أن هذه التراتبية في الإعراب لا تتسق وما نص عليه الأوائل ، وقرره ابن هشام ؛ فإن معرفة معنى الجملة من مقدمات إعرابها . لكن مذهب المتأخرين يلحظ قواعد الصناعة ويعتني بإيرادها .

ذكر ابن هشام ما يقع للمعرب من مجانية للصواب حين لا يأخذ معنى الكلمة بعين الاعتبار وهو يعرب ، ففي قوله تعالى : "فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى" (الأعلى : 5) يكون من الخطأ إعراب كلمة (أحوى) نعثاً ، إذا كان معناها شدة السواد من الخضرة ، كما هو معنى "مُدْهَامَتَانِ" (الرحمن : 64) في وصف الجنتين ؛ إذ لا يستقيم المعنى ، فالغثاء هو اليباس الهشيم . " وإنما الواجب أن تكون حالاً من المرعى وأخر لتناسب الفواصل" (ابن هشام، د ت ، 693/2).

وذكر النحاس وجهين لإعراب كلمة (أحوى) بحسب المعنى الملحوظ ، قال : "فيه قولان : أحدهما : والذي أخرج المرعى أحوى ، أى أخضر يضرب إلى السواد ، فجعله غثاء ، والقول الآخر : والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أسود . وهذا أولى بالصواب ، وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره ولا سيما وقد روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس فجعله غثاء أحوى يقول : هشيماً متغيراً" (النحاس، 1421، 127/5) يلاحظ في نهاية كلامه عناية بالمعنى وأن وجوه الإعراب تتعدد بحسبه .



ومثله قوله تعالى : "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيمًا" (الكهف : 1-2) فقد يتوهم من لا يتند في التثبث من معاني الألفاظ قبل إعرابها أن (قيماً) نعت لـ (عوجاً) مع ما بينهما من تعارض في المعنى ، قال في سياق سرده لما وقع به والمعرابين من وهم : " ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه "قيماً" من قوله تعالى "و لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيمًا" صفةً لعوجاً ، قال : فقلت له : يا هذا ، كيف يكون العوج قيماً ؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التثوين في عوجا وفقة لطيفة دفعاً لهذا التوهم ، وإنما "قيماً" حال" (ابن هشام، د ت ، 2 / 692).

ومنه أيضاً إعراب كلمة (حيث) من قوله تعالى : "اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" (الأنعام : 124) قال : "فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان ، لأنه المعروف في استعمالها ، ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة ، لا أن علمه في المكان ، فهو مفعول به لا مفعول فيه" (ابن هشام، د ت ، 2 / 689) فالتقدير : يعلم موضع رسالته ، لأن القول بالظرفية يصير التقدير : يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه" (العكبري، د ت ، 4 / 637-638).

وقد يفسد التعلق إذا كانت المعاني غير مستقيمة ، لأن النسبة بين الألفاظ منوطة بالإفادة المعنوية ، من ذلك البحث في متعلق شبه الجملة (إليك) من قوله تعالى "فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ" (البقرة : 260) : قال : "فإن المتبادر تعلق إلى بصرهن ، وهذا لا يصح ، إذا فسر صرهن بقطعهن ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن فسر باملهن التعلق به" (ابن هشام، د ت ، 2 / 689) ويتأتى هذا الاختلاف في التوجيه من الاختلاف في معرفة معنى صرهن قال الفراء : الضم في الصاد يحتمل الإمالة والتقطيع ، والكسر فيها لا يحتمل إلا القطع ... وقال غيره : الكسر بمعنى القطع ، والضم بمعنى الإمالة" (الأندلسي، 2000 ، 2 / 624) وما دامت الكلمة تحتمل الوجهين فإن استقامة تعلق إلى بأحد الوجهين دليل على أنه هو المراد .

#### المورد الثاني : الخطأ الناشئ عن الجهل بالمعنى التركيبي

المعنى التركيبي هو ذلك المعنى المتحصل من علاقة المفردات التي أفضت بها إلى التجاور والتألف ، وهذا المعنى كاشف عن قصد المتكلم ؛ فهو يعمل على صياغة التركيب وفق نسق مخصوص ليعبر به عن معنى يقصد إليه . فالتركيب (الجملة) كما قرره النحويون هو "ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل" (حسن، د ت ، 15/1) ويطراً على هذا أنواع من العدول التركيبي من حذف وزيادة وإظهار وإضمار وفصل ووصل وتقديم وتأخير وتعريف وتكثير ونحوها ذلك بحسب نوع الإفادة التي يستهدف المتكلم إبلاغها (الجزيري، 2019 ، 193 وما بعدها). كما تعد دوال الإعراب المعالم الواضحة التي تهدي إليه و تساعد في تبيينه (جبل، د ت ، 126).

ومن ثم يكون الإعراب سبيلاً لبيان المعنى الكلي للكلام ، ولا سيما إذا ما طرأ عله عدول في التركيب الأصلي ، ففي قوله تعالى : "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (فاطر : 28) يكون المعنى فيصلاً بين إعرابين محتملين ، فرفع لفظة الجلالة ونصب (العلماء) جائز تركيبياً ، إلا أنه غير مستقيم من حيث المعنى . وهذا الأمر يظهر العلوية للمعنى . وإن كان الإعراب وسيلة تقترب من المعنى للتمايز بين المعاني إذا ما غاب على المعرب المعنى الكلي للكلام ، ففي قوله تعالى : "وَ نَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَ قَرَّبْنَاهُ نَبِيًّا" (مريم : 52) يحتمل اللفظ (الأيمن) أن يكون وصفاً للجانب وللطور ؛ فيحتمل أن تكون المناداة من الجانب الأيمن للطور ، و يحتمل أيضاً أن تكون من جانب الطور الواقع في اليمين أو الموصوف باليمين . إلا أن دال الإعراب في قوله تعالى : "وَ وَاَعْدَانَكُمْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ" (طه : 80) كشف لنا إرادة المعنى الأول ، وأن الوصف للجانب لا للجبل .

لم ينكر ابن هشام الأنصاري أهمية دوال الإعراب في كشف المعاني المتكافئة في التركيب ، إلا أنه ذهب أبعد من ذلك ، ليؤكد دور معرفة المعنى الكلي للكلام للكشف عن معانٍ متباينة عُييت على المعرب بسبب تعلقه بظاهر النص .



من ذلك ما أورده في إعراب قوله تعالى : "قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ" (هود : 87) قال : "فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نعمل) على (أن نترك) ، وذلك باطل ، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون ، وإنما هو عطف على ما ، فهو معمول للترك ، والمعنى أن نترك أن نفعل" (ابن هشام، د ت ، 2 / 686).

ففي قوله "فإنه يتبادر إلى الذهن" نصّ على غلبة الظاهر على المضمون عند الإعراب ، وهو ما يلزم المعرب أن يبتعد منه ، فإن الإعراب ، ولا سيما إعراب القرآن الكريم ، يستلزم الصبر والأناة . وأن ما يشاع في المناهج التعليمية من اعتماد الشكل في الإعراب ، إنما يستند إلى خطأ في الرأي ؛ لعل مرده إلى التأثير بمناهج التحليل الشكلي في اللغات الأجنبية .

ومن التراكيب التي حظيت بعناية في الدرس النحوي أشباه الجمل ، وبما أن هذه المركبات يؤتى بها لدلالات خاصة في التعبير ؛ فهي من مكملات المعنى ومقيداته .

والكلام عند النحويين في تعلقها الذي به يكتمل المعنى أو يتضح القيد المقصود بتعلقها " الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث ، وتمسكها به ، كأنها جزء منه ، لا يظهر معناها إلا به ، ولا يكتمل معناها إلا بها ، ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيده ، فيتم معناها بهذا التعلق المقيد ... ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً" (قباوة ، 1989 ، 273) .

من ذلك ما ذكره ابن هشام في تعلق شبه الجملة (من ورائي) في قوله تعالى : "وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي" (مريم : 5) قال : "فإن المتبادر تعلق من بخفت ، وهو فاسد في المعنى ، والصواب تعلقه بالموالي ، لما فيه من معنى الولاية ، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم ..." (ابن هشام، د ت ، 2 / 687)

وكلامه يشي بأن ما فسد به المعنى فمردود ، ولا يقال بصحته من حيث الشكل ؛ إذ الإعراب عنده عبارة عن تفاعل اللفظ والمعنى . وفي تعليقه للصواب ما يؤكد هذا التفاعل ، فضلاً عن تعزيزه لمفهوم الملاءمة بين أجزاء التركيب ، وهو مما رسخ في الذائقة اللغوية عند العرب .

ومنه أيضاً بيانه لتعلق الجار والمجرور (لأجله) من قوله تعالى : "وَلَا تَسْتَمُوا أَنْ تَكْتَبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ" (البقرة : 282) قال : "فإن المتبادر تعلق إلى بكتوبه ، وهو فاسد ، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، وإنما هو حال ، أي مستقراً في الذمة إلى أجله" (ابن هشام، د ت ، 2 / 688) فإن القول بتعلق شبه الجملة بالفعل تكتوبه يفضي إلى استمرار فعل الكتابة إلى حين بلوغ الأجل ، وهو بين الفساد ؛ ما أحوج المعرب والمفسر إلى تقدير ما يصح به المعنى وهو الحال المضمر .

وهذا النظر الدقيق في معاني التراكيب وتفاصيل متعلقاتها يكشف الجانب الفكري في بناء النصوص في العربية وتلقيها . وقد يبلغ بالمعرب التوغل في طبقات التلقي واستكناه صور التفسير التي تقتضي إعادة التركيب إلى مفاهيمه الأولية والوقوف على سيرورته حتى بلوغه القول الناجز ، وهذا يتطلب إعادة بناء الخطاب تحت مظلة التقدير لتعويض المعاني المضمره بالبنى الظاهرة .

من ذلك ما جاء في بيان إعراب قوله تعالى : "فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ" (الصفوات : 102) قال : "فإن المتبادر تعلق مع يبلغ ، قال الزمخشري : فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مع يبلغ لاقتضائه أنهما بلغا معاً حدّ السعي ، ولا بالمصدر ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً ، كأنه قيل : فلما بلغ معه الحد الذي يقدر فيه على السعي ، فقيل : مع من ؟ فقيل مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ..." (ابن هشام، د ت ، 2 / 688) وفي هذا النص يتضح أن ابن هشام يعزز حالة الخطابية في التحليل النحوي ؛ من خلال وضعه في سياقه التداولي .

ومنه ما أورده في بيان تعلق شبه الجملة في بيت مقصورة ابن دريد التي يذكر فيها رحلة امرئ القيس في طلب الثأر :



إن امرأ القيس جرى إلى المدى فاعتاقه حمامه دون المدى

قال : "فإن المتبادر تعلق إلى بجرى ، ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى ، وذلك مناقض لقلوبه : فاعتاقه حمامه دون المدى . (وإنما إلى مدى) متعلق بكون خاص منصوب على الحال ، أى طالباً إلى مدى" (ابن هشام، د ت ، 694 /2) وما كان هذا المعنى ليظهر لذي نظرة عجلية ، بل به حاجة إلى التثبت والنظر.

ويلحظ في رد ابن هشام لإعراب بناء على الاستدلال بفساد المعنى ، أنه يستند إلى المعاني الطبيعية التي تستقيم والمنطق الطبيعي . وقد يلجأ في استدلاله إلى المعنى الشرعي أو المعنى المستنبط من الاستدلال المنطقي الصوري .

فمن الأول ما أورده في إعراب الاسم الموصول "مَنْ" في قوله تعالى : "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" (آل عمران : 97) رداً على من أعربه فاعلاً للمصدر (حج) ، قال : "ويرده أن المعنى حينئذٍ والله على الناس أن يحج المستطيع ، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ... والمشهور في (من) في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض ، وجوز الكسائي كونها مبتدأ ، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف ، أو شرطية فالمحذوف جوابها ، والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ، وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة" (ابن هشام، د ت ، 695/2) .

ومن الآخر رده على الزمخشري ، إذ جعل كلمة (أواري) من قوله تعالى : "قَالَ يَا وَيَلَّتِي أُعْجِزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاءَ أَخِي" (المائدة : 31) منصوبة لوقوعها جواباً للاستفهام ؛ قال : "ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه ، والمواراة لا تتسبب عن العجز ، وإنما انتصابه بالعطف على "أكون" (ابن هشام، د ت ، 696/2) .

في الوقت الذي يتتبع فيه ابن هشام مآلات المعنى التي تحكم صور التركيب ، لا يجعل الصناعة النحوية ظهرياً ، بل يرى فيهما وجهين متفاعلين تتخلق بهما الصورة النهائية للكلام . يظهر ذلك في رده قول المبرد في إعراب لفظ الجلالة من قوله تعالى : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" (الأنبياء : 22) بأنه بدل من آلهة ، قال : "ويرده أن البديل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ..." (ابن هشام، د ت ، 695/2) .

إلا أنه قد يؤخذ لعنايته بالمعنى على حساب الصناعة في بعض الموارد ، كما في بيانه إعراب قوله تعالى : "فَلَوْ لَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً" (الأحقاف : 28) إذ وافق الزمخشري في رده إعراب من قال : إن الضمير العائد على الذين وقرباناً مفعولان ، وآلهة بدل من قرباناً ، وهو فاسد في المعنى كما يقول الزمخشري ، والصواب عنده أن الضمير العائد على الذين وآلهة مفعولان وأن قرباناً حال . ومع أن ابن هشام يوافق الزمخشري في ذلك إلا أنه يسجل عليه أنه لم يبين وجه فساد المعنى ، فيقوم ابن هشام ببيانه ؛ إذ يقول : "ووجهه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً ... والله تعالى يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه" (ابن هشام، د ت ، 695/2) .

ويلاحظ على ذلك أمور :

الأول : أن الزمخشري ذكر هذا الاستدلال في تفسيره ، وقد أورد المعاني المختلفة بحسب تراكيبها أثناء التفسير ، ومن ثم تكون المؤاخذة مردودة .

والثاني : أن ابن هشام نفسه قد ذكر فساد بعض الأعراب من حيث المعنى دونما إشارة إلى وجه الفساد ، نحو ما جاء في المورد العشرين من موارد الجهة التي نحن بصدد دراستها (ابن هشام، د ت ، 695/2) .

والثالث : أن وجه فساد المعنى الذي اضطلع ابن هشام ببيانه ، لأنه بعيد جداً عن المعاني التي ذكرها الزمخشري في تفسيره ، إذ لم يجد في الآية دلالة مفهوم تضيضي جديداً على ما أراده المنطوق ، فضلاً عن



أن المعاني التي ذكرها كاشفة عن تغيرات ممكنة في الإعراب ، قال : "القربان : ما تقرب به إلى الله تعالى، أى : اتخذوهم شفعاء متقربا بهم إلى الله ... اتخذهم إياها آلهة" (الزمخشري، 4، 310/1987) فالمعنى الذي قصد إليه الزمخشري هو معنى التركيب ، أى أنهم اتخذوا ما دون الله شفعاء/آلهة يتقربون بهم إليه. مع ضرورة أخذ القيد بنظر الاعتبار في المعنى وهو قيد الحالية للآلهة (قرباناً) . وقد ردّ المعنى التركيبي الذي يجعل من قرباناً مفعولاً ثانياً وتكون آلهة بدل منه ، ليؤول المعنى إلى أنهم يقصدون القربان لذاته ، لا وسيلة لغيره ؛ وهو مقتضى البديل الذي يكون مقصوداً بالحكم (ابن عقيل، دت ، 247/3)

وتجدر الإشارة ثمة إلى أن الفخر الرازي قد ردّ هذا القول الذي تبناه ابن هشام وفقاً للزمخشري ، لأسباب تتعلق بالصناعة والمعنى ، قال : "وفي إعراب الآية وجوه ، الأول : قال صاحب الكشاف : أحد مفعول اتخذ الراجع إلى الذين هو محذوف والثاني : آلهة قرباناً حال ، وقيل عليه : إن الفعل المتعدي إلى مفعولين لا يتم إلا بذكرهما لفظاً ، والحال مشعر بتمام الكلام ، ولا شك أن إتيان الحال بين المفعولين خلاف الأصل" (الرازي، 1420هـ ، 27/28) ثم أرفد ذلك بذكر رأي بعض المحققين كما أسماه قال فيه : "قال بعض المحققين : يضم أحد مفعولين اتخذوا وهو الراجع إلى الذين ، ويجعل قرباناً مفعولاً ثانياً ، وآلهة عطف بيان . إذا عرفت الكلام في الإعراب ؛ فنقول المقصود أن يقال : إن أولئك الذين أهلكهم الله ، هلا نصرهم الذين عبدوهم ، وزعموا أنهم متقربون بعبادتهم إلى الله ليشفعوا لهم" (الرازي، 1420هـ ، 27/28) وقد تابع ابن هشام سائر المواضع التي لا تخرج عما أوردناه ؛ مؤكداً حاكية المعنى في توجيه اللفظ/الإعراب ؛ ما يعزز مقولة التراث : الإعراب فرع المعنى .

#### الخاتمة

خلص البحث إلى أن عناية المعربين بالصناعة النحوية في مقابل الانطلاق من المعنى إنما جاء لأسباب موضوعية ، لعل أهمها التحولات التي مرّ بها الدرس النحوي في مراحل تطوره حتى بات بحثاً في البنية التركيبية التي تمثل دوال الإعراب ملامحها الرئيسية.

يعد إلفات النظر الذي قدمه ابن هشام تعبيراً عما وصل إليه الدرس النحوي من اقتصار على النحو (الإعراب) وإيغال في توجيه دواله بغض الطرف عن الدلالات التي ينتجها ، وإن كانت مخالفة للمسلمات العقديّة أو المنطقيّة العلميّة ، تحت ذريعة خضوعها لقواعد الصناعة وأصولها.

كان الدافع الذي أدى بابن هشام للتأكيد على المعنى في بداية ذكره بعض الجهات التي يغمض عنها المعرب فتوقعه في خطأ الإعراب ، حراسةً للقرآن الكريم من زلل الإعراب مع أنه ذكر ما يجب أن يلتفت إليه المعرب من قواعد الصناعة إلا أن للمعنى حاكمية ليس لفظ وهو منهج الأقدمين.

والحمد لله أولاً وآخراً

#### المراجع

##### المراجع

##### القرآن الكريم

ابن جني. (دت). الخصائص (المجلد 4). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن عقيل. (دت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد 20). (محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار التراث.

ابن فارس. (1972). معجم مقاييس اللغة (المجلد 2). مصر: شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي.

ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب (المجلد 3). بيروت: دار صادر.

ابن هشام. (دت). مغني اللبيب عن كتب الأعراب.



- أبو البقاء العكبري. (د ت). التبيان في إعراب القرآن. (علي محمد البجاوي، المحرر) عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أبو البقاء الكفوي. (1993). الكليات (المجلد 2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو جعفر النحاس. (1421). إعراب القرآن (المجلد 1). بيروت: منشورات محمد علي بيضون.
- أبو حيان الأندلسي. (2000). البحر المحيط. بيروت: دار الفكر.
- أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة (المجلد 1). القاهرة: عالم الكتب.
- أسماء ياسين رزق. (2021). نظرية الربط لتشومسكي في ضوء قواعد العربية أصولها من وجوه الاتصال والانفصال. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الزجاج. (2005). معاني القرآن وإعرابه. القاهرة: دار الحديث.
- الزمخشري. (1987). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (المجلد 3). (مصطفى حسين أحمد، المحرر) القاهرة: دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي.
- الفخر الرازي. (1420هـ). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (المجلد 3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المبرد. (د ت). المقتضب (المجلد د ط). عالم الكتب.
- خالد الأزهرى. (2000). شرح التصريح على التوضيح (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- د. فخر الدين قباوة. (بلا تاريخ). مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء.
- د. فخر الدين قباوة. (2003). مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء (المجلد 1). دمشق: دار الفكر.
- سيبويه. (بلا تاريخ). الكتاب (المجلد 1). بيروت: داتر الجيل.
- عباس حسن. (د ت). النحو الوافي (المجلد 15). دار المعارف.
- فخر الدين قباوة. (1989). إعراب الجمل وأشباه الجمل (المجلد 5). حلب: دار القلم العربي.
- فندريس. (بلا تاريخ). اللغة. مكتبة الانجلو المصرية.
- محمد أبو موسى. (2017). المسكوت عنه في التراث البلاغي (المجلد 1). القاهرة: مكتبة وهبة.
- محمد حسن حسن جبل. (د ت). دفاع عن القرآن الكريم قصة الإعراب ودلالاته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية. البربري للطباعة الحديثة.
- محمد حماسة عبد اللطيف. (2000). النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي (المجلد 1). دار الشروق.
- محمد سمير نجيب اللبدي. (1985). معجم المصطلحات النحوية والصرفية (المجلد 1). مؤسسة الرسالة.
- محمود أحمد نحلة. (1988). بيروت: دار النهضة العربية.
- محمود أحمد نحلة. (1988). مدخل إلى دراسة الجملة العربية. بيروت: دار النهضة العربية.
- مسعود صحراوي. (2005). التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي (المجلد 1). بيروت: دار الطليعة.
- مصطفى جمال الدين. (2005). البحث النحوي عند الأصوليين (المجلد 1). دار الهادي.



مصطفى جمال الدين. (2005). *البحث النحوي عند الاصوليين* (المجلد 1). دار الهادي.  
نجم عبد الواحد حسين الجيزاني. (2019). *العدول التركيبي في النحو العربي دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي* (المجلد 1). دار الكتاب الجديد المتحدة.  
نحلة. (1988).